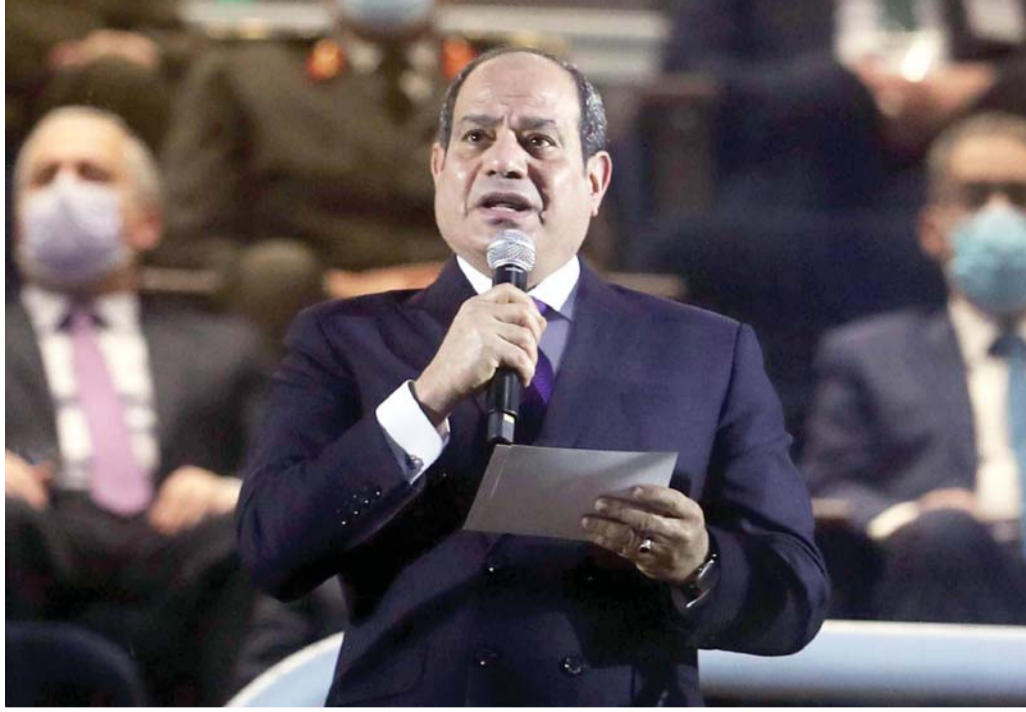


الإدارة المصرية للأزمات بتسجيل النقاط



السيطرة على منطقة الفسحة التي تريد حكومة أديس أبابا ضمها لإرضاء لبناء إقليم الأمهرة المتحالفين معها. تقود هذه المشكلات إلى عدم استعجال مصر للحل العسكري وحصر المسألة في الشق السياسي لاقتضى مدى، على أمل أن تحدث تغيرات من الداخل تسهم حصيلتها في تسجيل عدد من النقاط في المرمى الإثيوبي، تجبر قيادته الحالية أو البديلة على التوصل إلى اتفاق ملزم مع مصر والسودان. لقد أجاد النظام المصري للعب في مباريات داخلية وخارجية، وتخطى جملة من الصعاب بيهود، وحافظ على توازنه في معارك عديدة من خلال سياسة النفس الطويل، لأن الكثير من الأزمات، مثل سد النهضة، لا يصلح معها التعامل بالضربة القاضية لتعدد الروب والداهاليز وكثرة اللاعبين والداعمين والمتربصين.

الإقليمية، فالسوخونة التي يشهدها إقليم تيغراي وضعتها في بؤرة الاهتمامات الدولية، ويواجه رئيس الحكومة تمردا صادما من إقليم الأورومو، ونهما للاستحواذ على مفاصل السلطة من جانب إقليم الأمهرة. علاوة على تجدد أطماع إريتريا في إقليم تيغراي، والرغبة في استرداد مناطق كانت تابعة لها جرى ضمها للإقليم، ودخلت قوات إريتريه للقتال بجوار الحكومة المركزية، وظهرت موجة غضب دولي بعد نشر تقارير حول ارتكاب انتهاكات إنسانية على يد القوات الإريتريه، ما يمثل ضغطا سياسيا مضاعفا على أديس أبابا. كما أن الأزمة الحدودية مع السودان تحولت إلى عنصر ضغط آخر، حيث تتعامل معها إثيوبيا بطريقة أغضبت الخرطوم وجعلتها تصر على بسط

القوة للرد، والهجوم يستخدم في حالتي الاعتداء المباشر والمساس بأي من محددات الأمن القومي، ومن بينها مياه النيل باعتبارها عنصر وجود وتطلب تهيئة إقليمية ودولية محكمة، وهو ما يفرض المزيد من التريث والقليل من الحدة والاستعجال. تحولت الأزمة من فنية إلى سياسية، وبدأت القاهرة تتخلى عن ردود الأفعال والاستغراق في التفاصيل الهامشية وأدرت صعوبة التوصل لاتفاق قبل تفكيك مقومات القوة الخارجية التي جعلت إثيوبيا مصرعة على تجاهل الغوايات المصرية. تستطيع مصر تحمل التداعيات السلبية لسد النهضة بضع سنوات، لكن إثيوبيا لن تتمكن من الصمود طويلا في مواجهة ومقاومة الضغوط في ظل حزمة كبيرة من الأزمات الداخلية تهدد وحدتها

بريد السياسي الوصول إلى النتيجة ذاتها دون أن يطلق رصاصه واحدة على سد إثيوبيا، ففي اللحظة التي تخرج فيها سوف تجهض الصورة التي يعمل على وضعها منذ سنوات، وهي صورة الدولة المعقبة غير المعتدية، وفي ثانيا خطاباته الصدامية في الأزمة مع إثيوبيا رهان لافت على تدخل المجتمع الدولي لمنع حدوث التصعيد من خلال التوصل لتفاهات تحافظ على مصالح جميع الأطراف. من يتابع الأداء السياسي للإدارة المصرية يعلم أنها لا تميل إلى استخدام الضربات القاضية في حل مشكلاتها الداخلية والخارجية، وتسعى لإنهاء كل مبارزة عن طريق تسجيل النقاط بالتراكم، فقد كان من الممكن اللجوء إلى التخلص من الإخوان دفعة واحدة وتغليب الحل الأمني وكفى، وتحمل تكاليفه المادية، غير أن المسألة لها جوانب خفية لن تفلح معها الطريقة الأمنية وحدها. بعد مضي أكثر من سبعة أعوام على بدء مواجهة أجهزة الدولة مع الإخوان، تكاد تكون منابيح جفت، فقدوا سلاحهم بما لا يمكن بقاياهم من العودة إلى ممارسة العنف بقسوة، وتخلت عنهم القاعدة الشعبية التي ساعدتهم على التغلغل في قاع المجتمع، وخسروا نفوذهم الاقتصادي بشكل أفقدهم قوة مؤثرة في السوق المصرية. لم تتخل الإدارة المصرية عن سياستها الخشونة والمرونة في التعامل مع الأزمات، وإذا تقدمت الأولى يترد أنها "رغوة"، وإذا تأخرت يُقال إنها "تفاسس" عن الحرب، والحال نفسها عند إبداء المرونة أو فقدانها تطلق توصيفات مختلفة كان هناك قاموسا يحكره البعض من الجالسين على المقاهي لتحديد توقيت الحرب والسلام. تملك مصر مؤسسة عسكرية رشيدة وتملك مفهوما شاملا للقوة، وتعي درس الماضي جيدا وتتجنب الوقوع في الفخاخ، وامتلك أنواعا كثيرة من

واجتماعية وأمنية وعسكرية، كما شهدت العلاقات الخارجية تحسنا ملحوظا مع الغرب والشرق حققها التريث الزائد في التعامل مع الأزمات. تريد الإدارة المصرية التأكيد على الوجه المعتدل والمتسامح للدولة والحفاظ على المصالح المتعددة داخل الإقليم وخارجه، وعدم الهروب من مواجهة المشكلات المتجذرة أو التفریط في الحقوق التاريخية، ودخلت في اختبارات قوية ومتعددة، نجحت تدريجيا في تخطي غالبيتها، وتسعى إلى تجاوز ما تبقى منها بلا انفعال. تمثل أزمة سد النهضة الإثيوبي واحدة من المحطات المهمة للنظام المصري التي يؤثر عليها سلبا الفاضل من الانفعال كما أثر عليها الحذر الزائد بعد استنزاف كل الفرص في التفاوض مع إثيوبيا من دون الحصول على الحد الأدنى من النتيجة المرجوة. دفعت هذه الحالة قطاعا من المواطنين إلى تحميل القيادة السياسية مسؤولية الفشل الراهن، فلا هي نجحت في التعامل الدبلوماسي ولا تريد استخدام الآلة العسكرية. ظهر التلويح بالخشونة مع تزايد تحذيرات الرئيس السيسي لإثيوبيا من المساس بحصة المياه المصرية، وبصرف النظر عن استخدام عبارة "خط أحمر" اكانت للردع أم للتهديد أم مقدمة لفعل حقيقي، ففي كل الحالات تترث الإدارة المصرية كثيرا لحسم التوجه نحو الحلول العسكرية وقياس تداعياتها. عندما أعلنت الدولة جاهزيتها العسكرية وأشارت إليها صراحة في الأزمة الليبية حدثت تغيرات على الأرض، وسواء جاءت كنتيجة للخط الأحمر الذي رسمه السيسي والمعروف بـ"سرت - الجفرة" أم لا، فالتحول التالي له في المشهد الليبي حقق جملة كبيرة من أهداف القاهرة، وفتح الطريق أمام سيناريو مريح لمصر، وفهمت رسالة الردع القوية في حينه على أنها إنذار وشيك بالتدخل المباشر.



محمد أبو الفضل كاتب مصري

يعتقد البعض أن الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي حاد عن خطابه السياسي وأصبح صداميا أكثر من اللازم مع خصومه وعليه التصدي لمواجهة مشاكل الدولة الحقيقية في الداخل والخارج بعد انتهاء موسم الخوف من الإخوان وتوابعهم. بينما يرى آخرون أن الرجل من ويتعامل مع القضايا الحيوية بدهوء وحقق إنجازات نمووية واضحة وواجه تحديات إقليمية ودولية لا تصلح معها حدة أو عصبية. بين الرؤيتين تدور أفكار كثيرة قد تكون غائبة عن أذهان البعض عندما يحللون التطورات وتناثر رؤيتهم بانطباعات مختزلة، ما يجعل القراءة سطحية وعابرة لفهم السياسة المصرية، وتخرج المواقف من مسارها الطبيعي وتدخلها سياقات خاطئة، تنني بجامل متعمد للاوضاع التي مرت ولا تزال تمر بها البلاد.

النظام المصري أجاد اللعب في مباريات داخلية وخارجية بدهوء وحافظ على توازنه في معارك عديدة من خلال سياسة النفس الطويل لأن الكثير من الأزمات لا يصلح معها التعامل بالضربة القاضية

الطبع هناك مطالب لم تتحقق على الصعيد السياسي في مجالي الحريات والهامش الديمقراطي المتاح واحتجاج إصلاحات هيكلية، لكن لا أحد ينكر وجود تطورات على مستويات اقتصادية

هل ستشهد إسرائيل انتخابات خامسة؟

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدرء التحرير
مختار الدبائي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة يعقوبي

تصدر عن
AI - Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

جديدة، وربما الاحتمال الأكبر هو التوجه نحو انتخابات جديدة (خامسة) للكنيست.

أما عن السيناريوهات التي يمكن أن تحدث فرقا، أو تغييرا سياسيا في إسرائيل، وفي المعادلات الحزبية القائمة حاليا، فهي يمكن أن تنجم، على الأرجح، عن أحد الاحتمالات الثلاثة الآتية: أولا، إخراج نتنياهو من حزبه ليكود، أو تقديمه للمحاكمة، نتيجة الاتهامات الموجهة له، أو بإيجاد مخرج له عبر ترشيحه إلى منصب رئيس الدولة (بحسب التسريبات الجارية مؤخرا) لتحصينه من أي اتهامات ومحاكمات.

ثانيا، تغيير كل من حزبي "يميناه" و"إسرائيل بيتنا" لنمط تحالفاتها، سواء لصالح ليكود أو لصالح حزب أزرق - أبيض، مع علمنا أن فشل نتنياهو، سواء في المرة الأولى أو في الثانية، إنما يعود إلى سبب بسيط مفاده أن حزب "إسرائيل بيتنا" كان يضع فيفو على المشاركة في حكومة تتواجد فيها الأحزاب الدينية (شاس مع 9 مقاعد، ويهوديت هاتوراه مع 7 مقاعد)، ويصير على تشكيل حكومة "وحدة وطنية" من الحزبين الكبيرين والأحزاب القومية اليمينية، أي من دون الأحزاب الدينية ومن دون العرب. ثالثا، تغيير النظام الانتخابي، واستعادة فكرة انتخاب رئيس الحكومة عبر صناديق الاقتراع مباشرة، وهو ما دعا إليه نتنياهو ذاته مؤخرا. رابعا، وتعلق بأن الاحتمالية الوحيدة لتمكين يائير لبييد من تشكيل حكومة تكمن في انحياز حزبي "يميناه" و"إسرائيل بيتنا" (13 مقعدا للإنتين) لتحالف يضم كلاً من أحزاب "يوجد مستقبل" و"العمل" و"ميريتس" (38 مقعدا)، لكن مشكلة هذا الائتلاف أنه يحتاج أصوات أعضاء الكنيست العرب (10 مقاعد) الأمر الذي يبدو غير مقبول بالمرّة من الأحزاب اليمينية.

لهذه الأسباب كلها يبدو أن إسرائيل ستجبه في كل الأحوال نحو تنظيم انتخابات جديدة للكنيست، إذ حتى لو تم تشكيل حكومة، فهي لن تستمر إلا لفترة مؤقتة، لكن ما يجري لا يدل على تضعف استقرار إسرائيل على ما يعتقد البعض، وإنما يدل على استقرار نظامها السياسي، بدليل قدرتها على تنظيم انتخابات المرة تلو المرة.

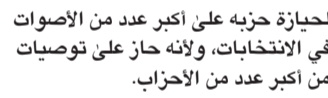
الانتخابات الأخيرة، في حين كانت حصلت في انتخابات أبريل (2019) على 60 مقعدا، وفي سبتمبر (2019) على 63 مقعدا، وفي مارس (2020) على 65 مقعدا، لكن مع وجود منافسين من الكتلة اليمينية باتت تحفظ نتنياهو بالاستمرار بولايته صعبة.

نتنياهو (ديسمبر 2018) بسبب الخلافات داخل الائتلاف الحكومي، وكان بطل تلك اللحظة أفيغور لبيرمان (زعيم حزب إسرائيل بيتنا لليهود الروس)، إلا أن نتائج الانتخابات الثلاثة التالية، التي جرت على التوالي في أبريل 2019، ثم في سبتمبر 2019، وبعدها في أبريل 2020، لم تمكن نتنياهو من تأمين أغلبية مريحة لائتلاف يميني صرف بقيادته، بمنحه استقرارا حكوميا، يمكنه من إنهاء ولايته (أربعة أعوام)، ويسهل له استصدار قانون يجنبه أو يحضنه من محاكمة بتهمة الفساد الموجهة له رسميا، وهو الأمر الذي يتكرر اليوم للمرّة الرابعة.

وقد يجدر التذكير هنا بأن نتنياهو بات بمكانة رئيس الحكومة الأطول في هذا المنصب، حتى إزاء دافيد بن غوريون، الزعيم الإسرائيلي، المؤسس، والأشهر، وأول رئيس لحكومات إسرائيل، إذ تسلم نتنياهو هذا المنصب في حقيبتين، الأولى في منتصف التسعينات (1996 - 1999) والثانية، منذ عام 2009، بمجموع قدره 15 عاما (مقابل 13 عاما لبن غوريون)، شكل خلالها الحكومة سبع مرات (حتى الآن). ما يعزز احتمال التوجه نحو نتائج الانتخابات لم تختلف كثيرا عن سابقتها، سواء لجهة انزياح المجتمع الإسرائيلي لصالح قوى اليمين القومي والديني، أو لجهة حصول حزب ليكود بزعامة نتنياهو على ربع عدد مقاعد الكنيست، كما لجهة بروز منافسين يمينيين (ليبرمان زعيم حزب إسرائيل بيتنا، ونفتالي بينيت زعيم حزب "يميناه"، وجدعون ساعر زعيم حزب "أمل جديد")، ما يصعب على نتنياهو تشكيل ائتلاف حكومي، أو الحصول على ائتلاف مستقر، ووجود منافس آخر هو يائير لبييد زعيم حزب "يوجد مستقبل" المحسوب على تيار الوسط (17 مقعدا). ففي تلك الانتخابات لم تستطع كتلة اليمين القومي والديني المتمحورة حول نتنياهو الوصول إلى حد الـ 61 مقعدا، إذ تراجعت حصة ليكود من مقاعد الكنيست من 36 مقعدا في الكنيست السابق إلى 30 مقعدا في الكنيست الحالي، على رغم أن أحزاب كتلة اليمين حصلت على 72 مقعدا في

نتنياهو (ديسمبر 2018) بسبب الخلافات داخل الائتلاف الحكومي، وكان بطل تلك اللحظة أفيغور لبيرمان (زعيم حزب إسرائيل بيتنا لليهود الروس)، إلا أن نتائج الانتخابات الثلاثة التالية، التي جرت على التوالي في أبريل 2019، ثم في سبتمبر 2019، وبعدها في أبريل 2020، لم تمكن نتنياهو من تأمين أغلبية مريحة لائتلاف يميني صرف بقيادته، بمنحه استقرارا حكوميا، يمكنه من إنهاء ولايته (أربعة أعوام)، ويسهل له استصدار قانون يجنبه أو يحضنه من محاكمة بتهمة الفساد الموجهة له رسميا، وهو الأمر الذي يتكرر اليوم للمرّة الرابعة.

وقد يجدر التذكير هنا بأن نتنياهو بات بمكانة رئيس الحكومة الأطول في هذا المنصب، حتى إزاء دافيد بن غوريون، الزعيم الإسرائيلي، المؤسس، والأشهر، وأول رئيس لحكومات إسرائيل، إذ تسلم نتنياهو هذا المنصب في حقيبتين، الأولى في منتصف التسعينات (1996 - 1999) والثانية، منذ عام 2009، بمجموع قدره 15 عاما (مقابل 13 عاما لبن غوريون)، شكل خلالها الحكومة سبع مرات (حتى الآن). ما يعزز احتمال التوجه نحو نتائج الانتخابات لم تختلف كثيرا عن سابقتها، سواء لجهة انزياح المجتمع الإسرائيلي لصالح قوى اليمين القومي والديني، أو لجهة حصول حزب ليكود بزعامة نتنياهو على ربع عدد مقاعد الكنيست، كما لجهة بروز منافسين يمينيين (ليبرمان زعيم حزب إسرائيل بيتنا، ونفتالي بينيت زعيم حزب "يميناه"، وجدعون ساعر زعيم حزب "أمل جديد")، ما يصعب على نتنياهو تشكيل ائتلاف حكومي، أو الحصول على ائتلاف مستقر، ووجود منافس آخر هو يائير لبييد زعيم حزب "يوجد مستقبل" المحسوب على تيار الوسط (17 مقعدا). ففي تلك الانتخابات لم تستطع كتلة اليمين القومي والديني المتمحورة حول نتنياهو الوصول إلى حد الـ 61 مقعدا، إذ تراجعت حصة ليكود من مقاعد الكنيست من 36 مقعدا في الكنيست السابق إلى 30 مقعدا في الكنيست الحالي، على رغم أن أحزاب كتلة اليمين حصلت على 72 مقعدا في



ماجد كيالي كاتب وسياسي فلسطيني

وصف إبراهيم بورغ (رئيس الكنيست وأحد قادة حزب العمل، سابقا) الانتخابات الإسرائيلية، التي جرت أواخر الشهر الماضي، باعتبارها "أكثر انتخابات عرفتها إسرائيل في السنوات الأخيرة ضجرا وأهمية.. مضجرة لأننا تعلمنا في المدرسة أن الانتخابات تجري كل 4 سنوات. لم يحضرنا أحد لديمقراطية فائقة - تجرى فيها 4 انتخابات خلال عامين. وشديدة الأهمية - لأن الخارطة السياسية، ولأول مرة منذ سنوات، شفافة بصورة لا مثيل لها". (هارتس، 2021/3/21) بيد أن إسرائيل تقف اليوم على عتبة الذهاب نحو انتخابات أخرى، خامسة، لاسيما مع إعلان الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين تكليف بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء وزعيم حزب "ليكود"، المتهم بالفساد (تزوير ورشوة وخيانة الأمانة) بتشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة،

